المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 17-04-2007 العـــدد : 4936

الصفحـات : 19 المسلسل : 116

العبيكان لـ«الاقتصادية»: تكرار تأكيد الملك على حتمية العدل والمساواة يعود إلى إحساسه بممارسات بعض المسؤولين

العدالة.. هاجس خادم الحرمين الدائم وشاغله الأول

حبشي الشمري من الرياض

اتفق قانونيون وإداريون على أن تركيز خادم الحرمين الشريفين على بث العدل وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، في خطاباته التي ألقاها منذ توليه زمام الحكم، يعكس ملامح مرحلة إصلاحية "حقيقية"، لافتين في الوقت ذاته إلى أن وقوفه على آليات تنفيذ الإصلاح يؤكد "الرغبة الصادقة" في نيل الإنسان في البلاد حقوقه التي كفلها الشرع الإلهي وأكدت عليها القوانين الوضعية.

وشدد الشيخ عبد المحسن العبيكان عضو مجلس الشورى والمستشار في وزارة العدل، على أن تكرار تأكيد الملك عبد الله على حتمية تحقيق العدل والمساواة يعود إلى "إحساس خادم الحرمين الشريفين ببعض ممارسات المسؤولين التي تتنافى مع العدل"، وذهب العبيكان إلى حد التأكيد على أن ذلك أقلق الملك عبد الله "جدا".

ولفت الشيخ العبيكان إلى أن إشارة الملك عبد الله إلى هيكلة القضاء وتطويره، تأتي في سياق السعي لتحقيق العدالة "ومن الملاحظ حرصه (الملك عبد الله) منذ عدة سنوات على النهوض بمرفق القضاء وتطويره"، مشيرا إلى أن النظام القضائي الجديد سيصدر قريبا.

واعتبر أن تنبيه الملك المسؤولين عبر خطابه، بأنهم مساءلون أمام الله ثم الملك والشعب يعكس التشديد على أنهم يجب أن يتحملوا مسؤولية أي ظلم يقع على مواطن، مسترسلا إلى أن ذلك يعني تاليا تحفيز الناس على المطالبة بحقوقهم المسلوبة، ومنها مخاطبة الملك بذلك، وتيقنه من أن الملك سيوليها الأهمية القصوى.

وخلص إلى أن تأكيد الملك على حقوق الإنسان يتأتى من منظور إسلامي "وهو غني.. والإسلام في غنى عن أي أمر آخر.. ولو طبق النظام الإسلامي لنيل الحقوق لكفى".

عبد المحسن العبيكان

د. عبد الرحمن الفالح

الفالح: إرساء العدل يزرع الطمأنينة في نفوس الناس

ووافقه في ذلك الدكتور عبد الرحمن الفالح المحامي والمستشار القانوني، الذي ذهب إلى أن كلمة الملك أطلقت إشارات مهمة على أهمية تحقيق العدالة في المجتمع، وأن هيكلة القضاء تشكل جزءا مهما من تحقيق العدل في المجتمع. وقال إن خطابات الملك تعكس ملامح مرحلة إصلاحية "حقيقية".

وأكد الفالح حتمية إرساء دعائم العدل لغرض تحقيق الأمان وزرع الطمأنينة في نفوس الناس، مواطنين ومقيمين، لافتا إلى أنه بفقدان العدل تحدث الفوضى، ويتعدم الأمان بين صفوف المجتمع "بل إن الناس تتجرأ لنيل حقوقها بالقوة، وهذا أمر مشاهد في البلدان التي ينعدم فيها العدل، أو أنه لا يتم تطبيقه بصورة مناسبة".

وتهدف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي أقرها مجلس الوزراء إلى: حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره، تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية، والأخلاقية، والتربوية، توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام النصوص الشرعية والنظامية، توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها، الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

ولاحظ الدكتور ناصر التويم رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإدارة، أستاذ الإدارة والتنمية الأخلاقية في جامعة الملك سعود، أن خطابات الملك عبد الله ركزت على القضايا الهيكلية والسيكولوجية، وأنهما تنطلقان من بعدين أساسين: البعد الهيكلي التنظيمي، والبعد

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 17-04-2007 العـــدد : 4936
الصفحـات : 19 المسلسل : 116

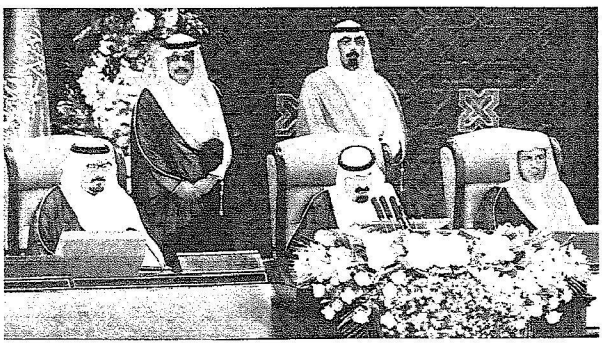

الملك عبد الله يلقي كلمة بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى. تصوير: خالد الخميس - «الاقتصادية»

التويم: تطوير مؤسسات الدولة يضخ مزيدا من الجرعات المعنوية والإجرائية

السلوكي أيكلوجي. ويشير الخبير الإداري إلى أن الخطابات الملكية في العهد الحالي تتجه إلى الإيعاز المباشر بحتمية استكمال المتطلبات والتنظيمية في الدولة، وأن الهيئة المقترحة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تشكل محورا رئيسا لتحقيق هذا التوجه.

ويرى الدكتور التويم أن شجاعة الملك تجلت باتخاذ إقرار هيئة مكافحة النزاهة ومكافحة الفساد وأن ذلك يعني بدء المواجهة الصريحة مع البيروقراطية. وتعهد الملك عبد الله بعد ساعات من توليه مقاليد الحكم، أن يجدّ في السعي لإرساء العدل، وعاهد الشعب حينها "أن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمه المواطنين كافة بلا تفرقة". وأكد الدكتور التويم أن توجيه الملك بتطوير مؤسسات الدولة وقوانيها "إنما يضخ مزيدا من الجرعات المعنوية والإجرائية لتفعيل وتطوير مفاصل القطاع الخاص". ويأمل الخبير الإداري أن يعاد النظر بآليات تعيين القيادات في القطاع العام، معتبرا أن "لدينا أزمة قيادة". وزاد التويم: نحتاج إلى مدير قائد وليس لمدير تقليدي.